

Distr.: General
24 December 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، نجاة مع الله مجيد

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والعشرين، عملاً بقراري المجلس ٣/٧ و ٣٧/١٩.

ويعرض هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة منذ تقديمها تقريرها الأخير في آذار/مارس ٢٠١٢، كما يتضمن دراسة مواضيعية بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة، ويستعرض الوضع الراهن المتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة، ويقدم توصيات عملية تهدف إلى ضمان حماية الأطفال على نحو فعال من هذه الظاهرة.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١		أولاً - مقدمة
٣	٥-٢		ثانياً - الأنشطة
٣	٣-٢		ألف - الزيارات القطرية
٣	٥-٤		باء - أنشطة أخرى
٤	٨٩-٦		ثالثاً - حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة
٤	١١-٦		ألف - منهجية التقرير وأهدافه
٥	٣٩-١٢		باء - الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في السفر والسياحة: تحليل الوضع
١٤	٨٩-٤٠		جيم - التصدي لمكافحة سياحة الجنس مع الأطفال
٢٨	١٠٠-٩٠		رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٨	٩٠		ألف - الاستنتاجات
٢٩	١٠٠-٩١		باء - التوصيات

أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ١٣/٧ و ٣٧/١٩. ويتضمن عرضاً للأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة منذ تقديمها تقريرها الأخير في آذار/مارس ٢٠١٢، ودراسة مواضيعية بشأن استغلال الأطفال في السياحة الجنسية.

ثانياً - الأنشطة

ألف - الزيارات القطرية

٢ - قامت المقررة الخاصة، منذ تقديمها تقريرها السابق إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/19/63 و Corr.1 وإضافته) في آذار/مارس ٢٠١٢، بزيارة إلى غواتيمالا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢ وأخرى إلى هندوراس في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. أما زيارتها القطرية إلى الهند، التي كان المقرر مبدئياً القيام بها في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، فأرجئت بناءً على طلب الحكومة. ويُقدم تقريراً الزيارتين في إضافتين (A/HRC/22/54/Add.1 و Add.2 على التوالي) لهذا التقرير.

٣ - وتلقت المقررة الخاصة، منذ تقديمها تقريرها السابق إلى المجلس، ردوداً إيجابية من قيرغيزستان ومدغشقر على طلبيهما المتعلقين بالقيام بزيارتين رسميتين لهما. وتنتظر المقررة الخاصة الردود على طلبيهما المتعلقة بتوجيه دعوات للزيارة من كل من غامبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفييت نام وكمبوديا وكندا ونيبال ونيجيريا ونيكاراغوا.

باء - أنشطة أخرى

١ - المؤتمرات والحلقات الدراسية والتعاون مع المجتمع المدني

٤ - شاركت المقررة الخاصة في العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد شاركت، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في حوار بين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وبين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، نظمتها في أديس أبابا مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، افتتحت المقررة الخاصة الجمعية العامة لفريق المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل، التي عُقدت في جنيف. وفي ١٢ نيسان/أبريل، شاركت في اليوم الدولي لأطفال الشوارع الذي نظمتها الجمعية المعنية بأطفال الشوارع، وعُقد في لندن. وفي ١٠ و ١١ أيار/مايو، حضرت مؤتمراً عُقد في داكار بشأن تعزيز الرعاية الأسرية والبديلة

للأطفال في أفريقيا، ونظمتها منظمة إنقاذ الطفولة. وفي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو، شاركت في المؤتمر الدولي الخامس للسياسات المعنية بالطفل الأفريقي، وكان موضوعه التبنى على الصعيد الدولي، ونظمه منتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي وعُقد في أديس أبابا. وفي حزيران/يونيه، حضرت المقررة الخاصة حلقة عمل استهدفت إعداد مبادئ توجيهية بشأن التضامن الدولي، نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وعُقدت في جنيف. وفي ٦ و ٧ آب/أغسطس، حضرت حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان والتكنولوجيا، عُقدت في جامعة ستانفورد، بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس، شاركت كمحاضرة في دورة تدريبية صيفية بشأن حقوق الطفل، نظمتها جامعة مونكتون، بكندا. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، شاركت في يوم المناقشة العامة للجنة حقوق الطفل، وكان موضوع المناقشة الأطفال المهاجرين، وعُقد في جنيف. وألقت كلمة رئيسية في المؤتمر العالمي لحقوق الأطفال والمراهقين، الذي عُقد في سان خوان، بالأرجنتين، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وشاركت في الجمعية العامة لمنظمة Plan International (الخطة الدولية) التي عُقدت في برايتون، بالمملكة المتحدة، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وشاركت أيضاً في حلقة العمل الإقليمية الرابعة المتعلقة بتدريب قوات الشرطة والدرك الوطني على حماية الأطفال في لومي، التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمكتب الدولي لحقوق الطفل ومنظمة إنقاذ الطفولة في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وشاركت كذلك في مؤتمر بشأن نظم حماية الطفل، نظمتها في نيودلهي خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة والمنظمة الدولية للرؤية العالمية. وألقت كلمة رئيسية في مؤتمر فرقة العمل العالمية الافتراضية، المعقود في أبوظبي في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢- الرسائل

٥- يرد موجز للرسائل الموجهة والردود الواردة في تقرير البلاغات المشترك (A/HRC/20/30).

ثالثاً- حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة

ألف- منهجية التقرير وأهدافه

١- المنهجية

٦- أرسلت المقررة الخاصة استبيانات إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، لالتماس آرائها بشأن مسألة حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة.

- ٧- وقد ردت عن الاستبيان خمس وثلاثون دولة^(١).
- ٨- ووردت إسهامات قيمة أيضاً من كل من شبكة القضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، والمكتب الدولي لحقوق الطفل، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، والاتحاد الدولي لأرض الإنسان، ومنظمة The Code، ومؤسسة القمة العالمية للمرأة، ومؤسسة انتربيدا الأسترالية.
- ٩- وتود المقررة الخاصة أن تشكر جميع الجهات التي قدمت ردوداً على الاستبيان. ولم يُعرض في هذا التقرير إلا القليل من ثروة المعلومات الواردة؛ ولم يتسن إدراج الردود التي وردت بعد الأجل المحدد.
- ١٠- وأعد هذا التقرير استناداً إلى ما ورد من ردود على الاستبيان، وإلى ما جُمع من معلومات من خلال دراسات متنوعة، بما في ذلك الأعمال التي اضطلعت بها المقررة الخاصة وأسلافها.

٢- الأهداف

- ١١- أعد هذا التقرير لتحقيق الأهداف التالية:
- (أ) تقديم استعراض شامل للوضع الراهن لاستغلال الأطفال في السفر والسياحة؛
- (ب) إبراز الالتزامات القانونية والأدوار والمسؤوليات؛
- (ج) تبادل أشكال الاستجابة الفعالة والدروس المستفادة، مع تحليل التحديات المتبقية؛
- (د) تقديم توصيات عملية من أجل حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة.

باء- الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في السفر والسياحة: تحليل الوضع

- ١٢- يُعرّف الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في السفر والسياحة (سياحة الجنس مع الأطفال) بأنه استغلال الأطفال لأغراض جنسية من جانب أشخاص يسافرون داخلياً أو دولياً من أجل ممارسة أنشطة جنسية مع الأطفال. وعادة ما تنخرط في سياحة الجنس مع الأطفال وكالات سياحية، وخدمات نقل وإقامة، وخدمات سياحية أخرى تُيسر الاتصال بالأطفال.

(١) الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، بوركينا فاسو، بيرو، بيلاروس، تايلند، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، سيشيل، طاجيكستان، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كولومبيا، لايتفيا، لبنان، ليتوانيا، مقدونيا، منغوليا، موريشيوس، النمسا، الهند.

١٣- وتعتبر سياحة الجنس مع الأطفال ظاهرة عالمية متنامية تلحق أضراراً جسمية بأعداد لا حصر لها من الأطفال في جميع أنحاء العالم، وتسبب في أحيان كثيرة عواقب لا يمكن جبرها، رغم طبيعتها غير القانونية نظراً إلى اعتبارها من الأمور المحرمة وإلى عدم فهم الجهات المعنية الرئيسية أبعاد هذه الظاهرة مما يجعل من الصعب الحصول على أرقام دقيقة بشأنها.

١٤- وقد وُجّه انتباه العالم لأول مرة إلى هذه المسألة المتحركة والآخذة في التطور في أوائل تسعينيات القرن العشرين. ورغم تسجيل هذه الظاهرة منذ ذلك الحين كمشكلة مستدامة في عدة أماكن حول العالم، حُدثت هذه الظاهرة أيضاً كاتجاه مُستجد في العديد من الأماكن الأخرى. ومع تعزيز قوانين وآليات حماية الطفل وجهود وقايتهم من جانب الدول والمجتمع المدني وصناعة السياحة في بعض البلدان، يُلاحظ أن البلدان المجاورة تتحول بشكل واضح إلى وجهات بديلة للمسافرين الذين يرتكبون جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال.

١٥- ومنذ المؤتمر العالمي الأول لمكافحة الاتجار الجنسي التجاري للأطفال، الذي عُقد في ستكهولم في عام ١٩٩٦، والذي كان على رأس جدول أعماله موضوع السياحة باعتبارها سبيلاً محتملاً للاعتداء على الأطفال على الصعيد العالمي، تجددت الالتزامات الدولية من خلال التزام يوكوهاما العالمي في عام ٢٠٠١، وإعلان وخطة عمل ريو لمنع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين في عام ٢٠٠٨.

١٦- ورغم بعض التقدم الذي أُحرز مؤخراً على الصعيد العالمي باتخاذ تدابير لمكافحة هذه الظاهرة، ومنها تنفيذ عدة مشاريع بالتعاون مع المجتمع المدني وقطاع السياحة والسفر من أجل تقديم التوعية واتخاذ تدابير عملية، لا تزال المشكلة قائمة وتبرز التحديات التي يواجهها عالم يزداد ترابطاً وتتوسع فيه صناعة السياحة.

١- ما هو النطاق الحالي لسياحة الجنس مع الأطفال؟

١٧- تعتبر سياحة الجنس مع الأطفال شكلاً محدداً من أشكال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وهو شكل يشترك في نقاط كثيرة مع أشكال أخرى لهذا النوع من الاستغلال ويدعمها، مثل بغاء الأطفال، والاتجار بالأطفال^(٢)، وبيع الأطفال لاستغلالهم في الأغراض الجنسية والمواد الإباحية^(٣).

(٢) تشير الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، في نشرتها المعنونة مكافحة سياحة الجنس مع الأطفال: أسئلة وأجوبة *Combating Child Sex* (Bangkok, Saladaeng Printing Co. Ltd., 2008)، إلى أن الأطفال يُنجر بهم داخلياً وعبر الحدود لتلبية مطالب المسافرين.

(٣) معظم المسافرين من مرتكبي جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال يحملون معهم إلى بلدانهم صوراً للاعتداء على الأطفال إما للاحتفاظ الشخصي بها أو لتبادلها مع آخرين أو بيعها لهم على شبكة الإنترنت. ولذلك من الممكن أن تؤدي المواد التي تسجل الاعتداء على الأطفال إلى تأثير مباشر، بجذب أشخاص آخرين من المعتدين على الأطفال إلى مكان معين، وأيضاً بالإبقاء على نشاط إجرامي مربح جداً.

١٨ - واستناداً إلى المناقشات المتعلقة باستخدام تعبير "سياحة الجنس مع الأطفال"، فإن كلمة "سياحة" تشمل أي شكل من أشكال السفر، سواء لفترة قصيرة أم طويلة، وسواء للعمل أم الترفيه، بما في ذلك فترات الإقامة الطويلة.

١٩ - ويتأثر بالاستغلال الجنسي نحو مليوني طفل في العالم في كل عام^(٤). غير أن النطاق الفعلي لسياحة الجنس مع الأطفال غير معروف نظراً إلى عدم وجود بحوث أو بيانات عن الضحايا والجناة. فمثلاً، لم تتمكن سوى أربع دول من ٣٥ دولة أسهمت في هذا التقرير من تقديم بعض البيانات عن الملاحظات التي جرت. وكانت المعلومات الواردة تتعلق أساساً بالاتجار والعنف. كما أن عدم فهم هذه المسألة والتصورات الخاطئة بشأنها من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية تبين أن قضايا سياحة الجنس مع الأطفال لا تُصنّف بهذا التصنيف، مما يسهم في نقص المعلومات. كما يشكل الطابع الإجرامي للنشاط، والخوف من الآثار السلبية للكشف عن هذا النشاط على تنمية السياحة، تحديات رئيسية أمام الحصول على المعلومات^(٥). ومما لا شك فيه أن الغالبية العظمى من الحالات لا يُبلغ عنها مطلقاً.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، لم تُجر أية دراسة دقيقة وشاملة على المستويات الوطنية بشأن نطاق وتأثير سياحة الجنس مع الأطفال. كما أن المعلومات المتفرقة بشأن الضحايا والجناة التي حصلت عليها المقررة الخاصة من المنظمات غير الحكومية أو كيانات الأمم المتحدة بالية وتتعلق فقط بمناطق معينة من البلدان أو ببعض الحالات الفردية. ولا يمكن استخدام هذه البيانات لتحديد النطاق الحالي للظاهرة على الصعيد العالمي.

٢١ - وتقدم بعض وكالات إنفاذ القانون معلومات عن الجناة. فمثلاً، أفاد مركز حماية الأطفال من الاستغلال على شبكة الإنترنت أن ٤٥٧ مواطناً بريطانياً يقيمون خارج البلد اعتُقلوا في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢^(٦). وفي أوائل عام ٢٠١١، تلقى المركز ٦١ إخطاراً تتعلق بمواطنين بريطانيين اعتُقلوا خارج البلد لارتكابهم جرائم تتعلق بالاعتداء الجنسي على الأطفال في عام ٢٠١١^(٧). كما لاحظ الإنتربول بوجه عام زيادة في حركة المسافرين من مرتكبي جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال^(٨).

(٤) UNICEF, "Factsheet on Commercial Sexual Exploitation and Trafficking of Children", p. 1

(٥) ECPAT International, *Combating Child Sex Tourism*

(٦) انظر CEOP, "ACRO and CEOP launch the International Child Protection Certificate", press release, October 2012. Available from www.acro.police.uk/acro_std.aspx?id=467

(٧) CEOP, "Threat Assessment of Child Sexual Exploitation and Abuse" (London, 2012)

(٨) معلومات متاحة من الموقع www.interpol.int/Crime-areas/Crimes-against-children/Sex-offenders

بلدان المصدر والمقصد

٢٢- يُلاحظ أن سياحة الجنس مع الأطفال أكثر شيوعاً في البلدان النامية، ومع ذلك فإنها قد تحدث أيضاً في أماكن أخرى من العالم دون استثناء أي بلد أو وجهة سياحية. وبالنظر إلى العرض الذي توفره البلدان المنخفضة الدخل من الأطفال والطلب عليهم من جانب البلدان المتقدمة، يعتمد اختيار بلد المقصد على اللغات والرحلات، وكذلك على الأذواق والتفضيلات. فبينما يفضل الأوروبيون الغربيون السفر إلى أوروبا الشرقية لاستغلال الأطفال هناك، يُلاحظ أن ١٨ من ٥٠ حالة (٣٦ في المائة) من قضايا سياحة الجنس مع الأطفال في الأمريكتين في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، انطوت على جرائم ارتكبت في المكسيك^(٩). وتشير الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، إلى أنه، نتيجة الاتصال الوثيق مع بلدان أوروبا الغربية وازدياد حركة السياحة، عمدت إستونيا إلى التصدي للمشكلة الرئيسية المتمثلة في الاتجار بالبشر لصالح الغرب ولل قضية التنامية المتمثلة في الاستغلال الجنسي للأطفال في السياحة. وينجذب سياح الجنس مع الأطفال إلى الأماكن التي لا يُلاحظ فيها نشاطهم ولا يُشتبه في دوافعهم، كالبُلدان أو المجتمعات التي تمر بأزمة، وكذلك حيث تكون المخاطرة بسيطة^(١٠).

٢٣- وتختلف البلدان التي ينطلق منها السياح الدوليون الباحثون عن الجنس مع الأطفال بحسب المناطق، ومع ذلك، عادة ما يأتي الطلب من البلدان المتقدمة بما فيها البلدان الأكثر ثراءً في أوروبا وأمريكا الشمالية والاتحاد الروسي واليابان وأستراليا ونيوزيلندا^(١١). فالأستراليون، مثلاً، هم أكبر مجموعة من السياح الباحثين عن الجنس الذين تعرضوا للملاحقة القضائية في تايلند (٣١ في المائة من إجمالي هؤلاء السياح)^(١٢). وقد أجرت منظمة العمل من أجل الأطفال، في كمبوديا، في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢ تحقيقات في ١٤٦ قضية، منها ٣٢ أمريكياً و٢٤ فرنسياً و٢٠ فييتنامياً^(١٣). وفي المناطق الساحلية لكينيا، مثلاً، كان ٣٠ في المائة من مرتكبي هذا الاعتداء من المقيمين في البلد، وكان ٧٠ في المائة منهم من الأجانب: إيطاليون (١٨ في المائة)، وألمان (١٤ في المائة)، وسويسريون (١٢ في المائة)، وجاء السياح القادمون من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة في المرتبتين الخامسة والسادسة للقائمة. وفي كوستاريكا، تشير المعلومات المتاحة إلى أنه في الفترة

(٩) معلومات مستمدة من مشروع الحماية الذي تنفذه مدرسة بول و. نيتشه للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز، ٢٠٠٧.

(١٠) Muireann O'Briain, *Sexual exploitation of children and adolescents in tourism*, thematic paper submitted by ECPAT International as a contribution to the World Congress II against the Sexual Exploitation of Children and Adolescents, 2008, p. 9.

(١١) المرجع نفسه، صفحة ٨.

(١٢) معلومات مستمدة من مشروع الحماية.

(١٣) انظر www.aplecambodia.org.

من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٥ اعتقلت وحدة مكافحة استغلال الأطفال ما مجموعه ٧٤ شخصاً للاشتباه في ضلوعهم في استغلال جنسي تجاري للأطفال. وكان ٥٦ من المعتقلين من مواطني كوستاريكا و ١٨ من الأجانب^(١٤).

٢٤- وتنشأ على نحو سريع ومتكرر وجهات جديدة لسياحة الجنس مع الأطفال، ويُعزى ذلك إلى إنشاء وجهات سياحية جديدة وإلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلدى تكثيف جهود الوقاية والحماية في بلد معين يتحول السياح الباحثون عن الجنس مع الأطفال إلى بلد مجاور. ويبدو أن كمبوديا وفييت نام، مثلاً، عانتا من تدفق هؤلاء السياح نتيجة تكثيف الجهود في كمبوديا لمكافحة سياحة الجنس مع الأطفال. كما شهدت بلدان مثل منغوليا زيادة في اعتداء السياح على الأطفال^(١٥).

٢٥- وقد أعدت الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، ومشروع الحماية، مثلاً، خرائط وقوائم مختلفة ببلدان المصدر والعبور والمقصد^(١٦). وتجدر ملاحظة أن هذه القوائم ليست ثابتة أو شاملة. وثمة حاجة إلى مزيد من البحث والمعلومات لكي تعبر هذه الخرائط عن الحقيقة على نحو أكثر دقة - قدر المستطاع. ولا تقتصر سياحة الجنس مع الأطفال على بضع وجهات معروفة، وإنما تنتشر حول العالم.

٢- مَنْ هم المعتدون؟

٢٦- رغم شيوع التصور الخاطئ بأن المسافرين من أجل الاعتداء الجنسي على الأطفال هم غالباً من الرجال المتوسطي العمر، فالواقع أن خصائصهم قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً. فغالبيتهم من الذكور، ويُعتقد أن أقل من ٥ في المائة منهم من الإناث^(١٧). وقد يكونون متزوجين أو غير متزوجين، أغنياء أو فقراء، وينتمون إلى جميع الشرائح العمرية.

٢٧- وقد أُعدت على مر السنوات تصنيفات للخصائص المختلفة من أجل تيسير القيام بالتدخلات المناسبة. ولذلك تمت التفرقة بين سياح جنس الأطفال "الطرفيين" و"التفضيليين". ويُوصف سائح الجنس الظرفي بأنه لا يسافر بقصد سياحة الجنس وإنما أغرته فرصة ممارسة الجنس مع أطفال في البلد، وليس لديه عادة تفضيل معين للأطفال وإنما يعتدي على الأطفال

(١٤) المعلومات مستمدة من مشروع الحماية.

(١٥) ECPAT International, *Sexual exploitation*, p. 8.

(١٦) ECPAT Netherlands, "Child sex tourism: protect children in tourism", pp. 1620, and information from the Protection Project. *The Protection Project review of the Trafficking in Persons Report 2011* (Washington, D.C., 2012) includes a map of occurrence and routes of child sex tourism: 186 countries are included, of which 80 cases reported, with tourists originating from 27 countries and with 48 destination countries.

(١٧) المعلومات متاحة من الموقع www.ecpat.net/ei/Csec_cst.asp.

الذين هم دون سن البلوغ أو البالغين، ويتصرف بدافع البحث عن تجارب جديدة، ويرر أفعاله على أسس ثقافية أو اقتصادية. أما سائح الجنس التفضيلي فيسافر بقصد الاعتداء على الأطفال، وقد ينحذب جنسياً للكبار ولكنه يميل إلى البحث عن الأطفال البالغين أو المراهقين. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما يعتبر عاشق الأطفال شخصاً يعاني من اختلال طبي، حيث يميل حصراً إلى الأطفال الذين هم دون سن البلوغ، وقد لا يُبدي أي تفضيل لنوع جنس الطفل، ولا يرى الاتصال الجنسي بالأطفال شيئاً ضاراً^(١٨). وعلى عكس المعتدي الظرفي، فالمعتدون التفضيليون أشخاص مشهورون بمعاودة الإجرام يبحثون عن الأطفال الضعفاء.

٢٨- ومع ذلك، لوحظ أن الأفراد لا يندرجون عادة على نحو واضح تحت فئة أو أخرى، وقد يوجد خطر فعلي في محاولة تبسيط خصائصهم نظراً إلى تعقد المسألة. والأهم من ذلك أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الاستغلال قد يأخذ وجوهاً مختلفة. وقد بدأ مركز حماية الأطفال من الاستغلال وإساءة المعاملة على شبكة الإنترنت، مثلاً، في استخدام التصنيفات السلوكية التالية، التي أعدت استناداً إلى البحوث المباشرة والجهود العملية مع المسافرين لغرض الاعتداء الجنسي على الأطفال: "انتهاز الفرص" (الاستفادة من بيئة الإجازات للاعتداء على الأطفال)، "الاعتداء المستقل" (السفر إلى الخارج بصحبة الأطفال الضحايا المقصودين)، "الاستكشاف الظني" (السفر للخارج إلى أماكن تشير المعلومات إلى وجود أطفال بها متاحون للجنس)، "التواصل الشبكي المدروس" (ترتيب مسبق للاعتداء على الأطفال في مكان محدد)، "الاعتداء من جانب شخص أجنبي مقيم" (الاعتداء الذي يرتكبه شخص أجنبي مقيم في أحد البلدان النامية)، "الرعاية الزائفة" (اعتداء المهنيين والمتطوعين على الأطفال الذين يتولون رعايتهم)^(١٩)، "الاعتداء خارج البلد بمساعدة الإنترنت" (استخدام الإنترنت في الاعتداء على الأطفال في بلدان أجنبية)^(٢٠).

كيف يصل هؤلاء المعتدون إلى الأطفال؟

٢٩- يمكن للمعتدين الوصول إلى الأطفال بطرق شتى، تشمل ما يلي: الاتصال المباشر بالطفل في الشوارع أو على الشاطئ أو في المدارس أو المراكز الخاصة بالأطفال، من خلال أسرة الطفل وأقاربه أو من خلال وسيط على الشاطئ وفي الفنادق ودور الضيافة، وأندية الغناء وبيوت الدعارة. وثمة ظاهرة جديدة هي الاتصال بالأطفال عن طريق الإنترنت، إما

(١٨) ECPAT International, *Sexual exploitation*, p. 12.

(١٩) بلغت نسبة التدريس للأطفال والتعيين في الوظائف التي تنطوي على الاتصال بالأطفال من ٧ إلى ١٩ في المائة من القضايا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ (CEOP, "CEOP launch a new way to prevent UK", press release, 18 October 2012).

(٢٠) انظر Mentor Forensic Services established by Joe Sullivan, 2011.

مباشرة بواسطة منتديات المحادثة ("الإغواء")، أو من خلال وسطاء. وهؤلاء الوسطاء الذين ييسرون الاتصال الفعلي بالأطفال لهم في كثير من الأحيان صلة بالخدمات السياحية، بما في ذلك النقل والإقامة. وقد يحتفظ وسطاء آخرون بطفل قيد الاستغلال ويتيحونه للسائح مقابل المال وقد يكونون هم أنفسهم معتدين يطلعون غيرهم على ما لديهم من فرص الوصول إلى الأطفال أو من معلومات عملية.

٣٠- ويتوقف الوصول إلى الأطفال على طول فترة الإقامة، ونوع الإقامة التي يستخدمها المعتدون، والسياق المحلي، والوضع الذي يوجد فيه الطفل في ذلك الوقت. فعندما يكون المعتدي أجنبياً مقيماً في البلد أو زائراً لفترة طويلة، يمكنه القيام مباشرة بعملية إغواء طويلة للتودّد للطفل وكسب ثقته قبل أن يستغله جنسياً. وقد تشمل عملية الإغواء الأسرة أيضاً، حيث يسعى المعتدي إلى كسب ثقته أو يتفاوض معها للوصول إلى ترتيب يوافق عليه الطرفان قد يبيع الوالدان بمقتضاه طفلها أو يؤجرانه.

٣١- وقد أحرز تقدّم كبير في مكافحة سياحة الجنس مع الأطفال، وفي هذا السياق لم تعد سلاسل الفنادق الكبيرة مثار قلق في أماكن كثيرة بالمقارنة مع الفنادق الصغيرة ودور الضيافة. وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد عدد السياح الذي يستأجرون أو يمتلكون عقارات، مما يوفر لهم مكاناً خاصاً يستغلون فيه الأطفال، ويقل فيه خطر اكتشافهم من جانب موظفي الفنادق أو السياح الآخرين أو السكان المحليين المعنيين^(٢١). وتبيّن دراسات الحالة أيضاً أن عاشقي الأطفال يعملون في الغالب من منازل خاصة. ولا ييأس المعتدون ومن ييسرون لهم الاعتداء على الأطفال في البحث عن حلول بديلة عندما تعترض مساعيهم عقبات.

٣٢- وفي بعض الحالات تستتر هذه الظاهرة وراء ممارسة "مقبولة ثقافياً" مثل زواج الأطفال. وفي البلدان التي لا يزال فيها الزواج المبكر ممارسة شائعة، قد يُدفع المال إلى الأسر لتزويج فتياتها الصغيرات، رغم أن الزواج لا يستمر إلا فترة الإقامة فقط^(٢٢). وقد يصطحب الزوّار معهم إلى بلدانهم الأطفال القصر حيث يتعرّضون للاستغلال الجنسي المستمر^(٢٣).

٣٣- وأدت أيضاً عمليات "التبني" غير القانوني أو الحضانة المؤقتة لصالح الأجانب، عن طريق رشوة السلطات المحلية وأسرة الطفل، إلى إتاحة ترتيبات مقبولة محلياً لمرتكبي الاعتداء الجنسي على الأطفال تمكّنهم من الوصول دون قيود إلى الأطفال.

(٢١) ECPAT International, *Sexual exploitation*, p. 17.

(٢٢) تشير تقديرات سلطات إنفاذ القانون في حيدرآباد، مثلاً، إلى عقد ٣٥ زيجة من هذا النوع في كل شهر (ECPAT International, *Combating Child Sex Tourism*, p. 23).

(٢٣) لوحظ ذلك في جنوب آسيا والشرق الأوسط، وأيضاً في بعض بلدان أمريكا الجنوبية (الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، المرجع نفسه، صفحة ٢٣).

٣- ما هي الأسباب الجذرية وعوامل الخطر؟

٣٤- رغم عدم توافر بيانات مفصلة عن حالات سياحة الجنس مع الأطفال، يلاحظ أن العولمة، وتزايد التفاوتات الاجتماعية، وضعف الأطفال، وعدم وجود إطار قانوني عالمي يحظر سياحة الجنس مع الأطفال ويضمن امتداد الولاية القضائية خارج إقليم الدولة، كل ذلك يسمح بتوسع نطاق سياحة الجنس مع الأطفال. وكان المعتدون في الماضي يعتمدون على وكالات السفر أو منظّمي الرحلات السياحية لترتيب سفرياتهم، أما الآن فيمكنهم القيام بترتيبات الحجز والسفر في سرية من خلال الإنترنت. ومن المؤكّد أن اتساع نطاق وسبل السفر المنخفض التكاليف أسهم في النمو المستمر للسياحة الدولية، حيث واصلت نموها بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١١ رغم حالة الركود. ومع زيادة عدد السياح الدوليين الوافدين، الذي يُتوقع أن يصل إلى ١,٨ مليار سائح في عام ٢٠٣٠ (بالمقارنة مع ٩٨٢ مليون سائح في عام ٢٠١١)، ومع توقّع أن تحقّق الاقتصادات الناشئة في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ أعلى معدلات نمو^(٢٤)، سيزداد حتماً عدد السياح الذين يمكنهم الوصول بسهولة إلى الأطفال، مما يزيد من خطر تعرّضهم للاستغلال الجنسي.

٣٥- بالإضافة إلى تسهيل السفر، أدت مظاهر التقدّم في التكنولوجيا وسبل الاتصال (ومنها منتديات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، ومواقع نشر المواد المصورة بالفيديو، والرسائل الفورية) إلى تيسير السفر وإلى فتح أبواب جديدة تزيد من مخاطر وقوع الأطفال في براثن الاستغلال الجنسي. وقد يقع الأطفال أثناء المحادثة على الإنترنت فريسة لصائدي الجنس، مما قد يؤدّي إلى عواقب وخيمة. وقد أشارت تقارير حديثة أعدّها المهنيون في هذا المجال إلى وجود اتجاه مُقلق في ظهور مواد إباحية للأطفال "المنتجة ذاتياً"، أي صور فاضحة ينتجها الأطفال أنفسهم^(٢٥).

٣٦- وثمة عامل آخر يسهم في هذه الظاهرة، هو صافي الربح الناتج من هذه الأنشطة الإجرامية. ويُشار إلى أن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يُحقّق ربحاً سنوياً قدره ٢٠ مليار دولار أمريكي، وفقاً لتقديرات الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن تسجيلات الاعتداء على الأطفال في عام ٢٠٠٦ حققت ربحاً سنوياً قدره ٣ مليارات دولار أمريكي. وفي عام ٢٠٠٩، حققت هذه التسجيلات ربحاً قدره ٢٠ مليار دولار، مما يبيّن تصاعداً يثير القلق الشديد^(٢٦). وبيّنت أيضاً دراسات الحالة كيف يموّل المسافرون بغرض

(٢٤) World Tourism Organization, *Annual Report 2011* (Madrid, 2012).

(٢٥) Aiken, M. Moran, and M.J. Berry, "Child abuse material and the Internet: Cyberpsychology of online child related sex offending", ورقة أعدت للاجتماع التاسع والعشرين لفريق الإنتربول المتخصص المعني بالجرائم ضد الأطفال، المعقود في ليون، بفرنسا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، صفحة ١.

(٢٦) Aiken et al., "Child abuse", p. 2.

الاعتداء الجنسي على الأطفال تكاليف رحلاتهم من بيع ما لديهم من صور وتسجيلات بالفيديو^(٢٧).

٣٧- وثمة عوامل خطر كثيرة تحدد إمكانية حدوث سياحة الجنس مع الأطفال، وتتعلق هذه العوامل بالطفل أو الأسر أو البيئة المحلية والوطنية. وحديثاً بالذكر أن الأطفال الأكثر تعرضاً للخطر هم الأطفال الأشد ضعفاً، كالأطفال الواقعين بالفعل ضحية الاعتداء، أو الخاضعين للاستغلال في بيوت الدعارة، أو أطفال الشوارع، أو المتسربين من التعليم، أو اليتامى، أو ضحايا البيع والاتجار، أو الذين لا يحملون أوراق هوية، أو أطفال الأقليات، أو الأطفال العاملين. وقد يكون سن الأطفال عاملاً محدداً لاستغلالهم في صناعة الجنس: فكلما صغرت سنهم سهلت السيطرة عليهم وقلت تكاليف رعايتهم^(٢٨). ورغم النظر إلى الطفل الصغير باعتباره لا يحمل على الأرجح مرضاً معدياً، يُعتقد في بعض الثقافات أن الشخص المريض من الممكن أن يُشفى إذا أقام علاقات جنسية مع طفل بكر.

٣٨- أما الأسر الأكثر تعرضاً للخطر فهي الأسر التي تعيش في فقر مدقع وتفتقر إلى سبل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم أو الوصول إلى سوق العمل، أو الأسر التي تعتمد على الاقتصادات الموسمية، أو الأسر المنتمية إلى أقليات. وتشمل العوامل الدافعة، داخل الأسرة، إدمان الكحوليات وغيره من أنواع الإدمان، والبطالة، والأمراض، والعنف المنزلي، وكون الأسر وحيدة الوالد، والديون، والمهجرة من الريف إلى المدن. وقد تُسهم الأسر نفسها في زيادة استغلال الطفل عندما تنتظر منه أن يساعد في توفير سبل المعيشة للأسرة، في الوقت الذي يستطيع فيه المستغلون وعاشقو الأطفال خداعهم بالمسارعة إلى تقديم المال للأسر وإغرائها بتوفير مستقبل أفضل لأطفالها. وفي أسوأ الحالات، يعتمد الجيران والأصدقاء، بل والأقارب، إلى بيع هؤلاء الأطفال من أجل استغلالهم.

٣٩- وأما عوامل الخطر ذات الصلة بالبيئة، فتشمل عدم فهم واحترام حقوق الإنسان (لا سيما المكفولة للنساء والأطفال)، والاعتماد على السياحة الدولية كمصدر للدخل، وارتفاع عدد الأطفال الضعفاء، والترعة الاستهلاكية. وتشكل هذه العوامل أساساً لهذا النوع من الاعتداء. وثمة عوامل خطر أكثر تحديداً، منها الطلب (بما في ذلك الطلب من السكان المحليين)، والهياكل الأساسية الموجودة التي توفر الخدمات الجنسية، وضعف أو عدم كفاية التشريعات الوطنية فيما يتعلق بحظر جميع أشكال الاستغلال الجنسي ووقاية الأطفال وحمايتهم منها (بما في ذلك سياحة الجنس مع الأطفال). كما أن عدم إقرار تشريعات تتعلق بالولاية القضائية خارج إقليم الدولة، وعدم إجراء محاكمات بسبب الفساد والإفلات من

See ECPAT Netherlands, *Offenders Beware! Child Sex Tourism Case Studies* (Amsterdam, (٢٧) 2009).

ECPAT International, *Sexual Exploitation*, p. 8 (٢٨)

العقاب، وانخفاض الأجور، وعدم تدريب رجال الشرطة، كل ذلك يؤدي أيضاً إلى تأثير سلبي. وتزداد أيضاً مخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال زيادة كبيرة بسبب ضعف حركة السفر والسياحة أو عدم كفاية تنظيمها ومراقبتها، وعدم إشراك خدمات السياحة والسفر، والخوف من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وضعف الأطر القانونية، والتسامح الاجتماعي الضمني بشأن هذه المسألة، ووجود شبكات إجرامية.

جيم - التصدي لمكافحة سياحة الجنس مع الأطفال

٤٠ - بذلت الحكومات، والوكالات الدولية، وصناعة السفر والسياحة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ومراكز البحث، جهوداً من أجل منع هذه المسألة ومكافحتها. وبينما قدّم عددٌ قليلٌ من البلدان التي تتصدّى لهذه المسألة علناً معلومات من أجل هذا التقرير، يُلاحظ أن معظم المعلومات التي قدّمتها الدول تتعلق بمكافحة الاتجار.

١ - الإطار التشريعي والتنظيمي

٤١ - صدّقت جميع الدول، باستثناء دولتين^(٢٩)، على اتفاقية حقوق الطفل، وهي صكٌّ ينصّ على المسؤولية القانونية لهذه الدول عن حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال الجنسي، ويسري هذا الالتزام على جميع الأطفال لا على الأطفال الخاضعين فقط لولايتهم. وتلتزم الدول، بمقتضى تصديقها على الاتفاقية، باتخاذ تدابير وطنية وثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف لمنع استغلال الأطفال في البغاء وفي غيره من الممارسات الجنسية غير المشروعة.

٤٢ - وبتصديق ١٦١ دولة على البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، عزّزت هذه الدول هذا الالتزام. وترتبط سياحة الجنس مع الأطفال ارتباطاً مباشراً بالجراءات التي ينصّ عليها البروتوكول الاختياري، إذ تنطوي سياحة الجنس مع الأطفال على بغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، وقد تنطوي أيضاً على بيعهم. وقد ذُكرت بشكلٍ محدّدٍ سياحة الجنس مع الأطفال في ديباجة البروتوكول الاختياري وفي المادة ١٠ منه.

٤٣ - وتوجد صكوك قانونية دولية رئيسية أخرى تمثل أساساً قانونياً لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، منها بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ (١٩٥٧) بشأن إلغاء العمل الجبري، ورقم ١٨٢ (١٩٩٩) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

(٢٩) لم تصدّق بعد على الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية والصومال.

٤٤ - وثمة تشريعات إقليمية مهمة في هذا الصدد، منها اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الحاسوبية، والميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورفاه الطفل، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاتجار الدولي بالأحداث. وقد أصدر الاتحاد الأوروبي أيضاً عدداً من التوجيهات الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، منها التوجيه 2011/92/EU بشأن مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً وفي إنتاج المواد الإباحية.

٤٥ - ومعظم البلدان التي قدّمت ردّاً على استبيان المقررة الخاصة الذي أُرسِلَ في سياق إعداد هذا التقرير، لديها أحكام في تشريعاتها تنصّ على حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري. ورغم أن معظم البلدان ليس لديها تشريع محدّد لمكافحة الجرائم الجنسية المرتكبة بحق الأطفال في السفر، تتضمّن معظم القوانين الوطنية مجموعة من الأحكام ذات صلة بالتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة^(٣٠). وتنص هذه القوانين على قائمة بالجرائم ذات الصلة بالاعتداء الجنسي على الأطفال، وبغاء الأطفال، وتسجيل الاعتداء على الأطفال، والاتجار بهم لأغراض جنسية. ويمكن استخدام هذه العناصر للتصدي للظاهرة ولتكون أساساً لمزيد من التطوّرات التشريعية من أجل تعزيز مكافحة سياحة الجنس مع الأطفال.

٤٦ - ويُعتبر التشريع المتعلّق بامتداد الولاية القضائية خارج إقليم الدولة أداة رئيسية لمكافحة سياحة الجنس مع الأطفال، إذ يسمح هذا التشريع للسلطات القانونية بمساءلة الرعايا والمواطنين عن الجرائم المرتكبة بالخارج ومقاضاتهم في بلدانهم الأصلية. ويُقلّل هذا التشريع من احتمال هروب المجرمين من العقوبة القانونية، ويوجّه في الوقت نفسه رسالة واضحة إلى جميع المجرمين المحتملين. وفي عام ٢٠١١، نفّذ ٤٤ بلداً تشريعات تتجاوز نطاق ولاياتها الإقليمية، مما مكّنها من مقاضاة رعاياها عن جرائم ارتكبت خارج البلد ضد الأطفال^(٣١). غير أن تطبيق التشريعات خارج إقليم الدولة قد تكتنفه التحديات، ويستلزم عدداً كبيراً من العاملين وتكاليف باهظة، ويتطلّب في كثير من الأحيان إسهامات من الشرطة وأدلة وشهوداً يسافرون إلى بلد أو آخر. ولهذه الأسباب استخدم بالفعل عددٌ قليلٌ من البلدان، التي اعتمدت تشريعاتٍ يمتد أثرها إلى خارج إقليم الدولة، هذه التشريعات للحيلولة دون استغلال مواطنيها للأطفال بالخارج.

(٣٠) معظم البلدان التي قدّمت ردّاً على استبيان المقررة الخاصة في سياق إعداد هذا التقرير لديها أحكام في تشريعاتها تنصّ على حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري.

(٣١) ECPAT Netherlands, "Child Sex Tourism", p. 21

٤٧- ولكي تكون للولاية القضائية خارج إقليم الدولة قيمة فعلية، ينبغي أيضاً إلغاء شرط التجريم المزدوج لضمان مساءلة أي شخص عن جريمة سياحة الجنس مع الأطفال سواء أكانت هذه الجريمة يُعاقب عليها في البلد الذي ارتُكبت فيه أم لا^(٣٢).

٤٨- وتكتسي التسمية الواضحة لهذه الجريمة في التشريعات أهمية بالغة. فمع الأخذ في الاعتبار أن العديد من اللغات، لأسباب لغوية أو ثقافية، قد لا تتضمن مصطلحاً محدداً يصف سياحة الجنس مع الأطفال في السياق المحلي، فإن الوصف الواضح للجرائم يتيح فرصة أفضل لمقاضاة الجناة. فالجرائم التي يجب إدراجها في التشريع المحدد لا ينبغي أن تشمل فحسب السفر والضلوع في أفعال جنسية غير مشروعة مع أطفال، وإنما أيضاً السفر بنية ارتكاب هذا الفعل ومحاولات ارتكابه والتآمر من أجل ارتكابه. فقانون الحماية الأمريكي، مثلاً، عدّل التشريع القائم على نحو يُيسر بدرجة كبيرة لجهات التقاضي في الولايات المتحدة إدانة المواطنين الأمريكيين الذين يرتكبون جرائم جنسية بحق الأطفال في الخارج^(٣٣).

٤٩- وتتضمن قوانين العقوبات في بيرو وهندوراس وكوستاريكا، مثلاً، أحكاماً واضحة تحظر سياحة الجنس مع الأطفال. وفي أستراليا، مثلاً، أُدرجت جرائم سياحة الجنس في دول الكومنولث في القانون الجنائي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في إطار مجموعة من الإصلاحات أجرتها حكومة أستراليا لتعزيز قوانينها المتعلقة بسياحة الجنس مع الأطفال. وبموجب هذه الإصلاحات، يمكن حبس الأستراليين الذين يعتدون جنسياً على الأطفال أو يستفيدون من جرائم سياحة الجنس مع الأطفال أو يشجعونها، لمدة تصل إلى ٢٠ سنة. وأُدخل أيضاً جرم تحضير جديد يجعل من تخطيط الأستراليين أو ارتكابهم لسياحة الجنس مع الأطفال جريمة يُعاقب عليها بالسجن لمدة ١٠ سنوات^(٣٤).

٥٠- ولتوفير الحماية الكاملة لضحايا سياحة الجنس مع الأطفال، ينبغي اعتبار كل من لا يتجاوز سنه ١٨ سنة ضحية. أما استخدام سن الموافقة على النشاط الجنسي أو سن المسؤولية الجنائية، الذي يتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة، فقد يؤدي، بحسب السياق، إلى تجريم الضحية. وفي بعض البلدان لا يُعتبر الاستغلال الجنسي للأطفال الذين بلغوا سن الموافقة جريمة، ولذلك لا يُعتبر هؤلاء الأطفال ضحايا. ومن ناحية أخرى، يُعامل الأطفال الذين بلغوا سن المسؤولية الجنائية والذين لم يقعوا ضحية القوادين أو المتجرين، كمجرمين.

٥١- وفي تايلند، أصدرت وزارة العدل مبادئ توجيهية لممارسات المنظمات، تتعلق بمقاضاة المجرمين الأجانب المتهمين بارتكاب أفعال تحرش جنسي ضد الأطفال في البلد،

(٣٢) Protection Project, *International Child Sex Tourism: Scope of the Problem and Comparative Case Studies* (2007), p 188.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٣٤) رد من أستراليا على استبيان المقررة الخاصة.

وتستند هذه المبادئ التوجيهية إلى الممارسات القائمة في كل منظمة، وتوصي بالتعاون من أجل الإنفاذ الفعال للقانون. وتشمل الجوانب المهمة لهذه المبادئ التوجيهية ما يلي: (أ) التنسيق مع الحكومات الأجنبية بشأن اعتقال ومقاضاة الأجانب، وذلك بإرسال مذكرة إلى السفارة والقنصلية، والمكتب المركزي الوطني للإنتربول في البلد الذي يحمل الجاني المدعى جنسيته، وذلك بغرض تبادل المعلومات وإنشاء شبكة؛ (ب) منع هروب الجناة عن طريق دفع كفالة، وفي هذا الإطار ينبغي لضابط التحقيق أو النائب العام أن يُعد معلومات كاملة ودقيقة للطعن في طلب الإفراج بكفالة، وله أن يقترح زيادة مبلغ الكفالة؛ (ج) التنسيق الوثيق بين ضابط التحقيق وإدارة التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والأمن الإنساني، من أجل توفير الرعاية والحماية للأطفال الضحايا، والامتثال للقانون الذي ينظم التحقيقات وأخذ الأدلة من الشهود الأطفال.

٥٢- غير أن معظم البلدان لم تتخذ هذه التدابير، كما أن القوانين القليلة القائمة المتعلقة بمكافحة سياحة الجنس مع الأطفال لا تزال تنطوي على أوجه تعارض، وتواجه بعض الصعوبات في سبيل تنفيذها. ولا تزال أوجه الاختلاف بين التشريعات الوطنية تمثل تحدياً كبيراً أمام مكافحة سياحة الجنس مع الأطفال، مثل الجريمة العابرة للحدود. ومن شأن تحقيق المواءمة المناسبة بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية أن يعزز الحماية الفعلية للأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري، وأن يزيد من فرص ملاحقة الجناة في قضايا سياحة الجنس مع الأطفال.

٢- مقاضاة سياح الجنس ومعاقبتهم

٥٣- الواقع أن عدداً قليلاً من الحالات يُبلغ عنه وعدداً لا يكاد يذكر منها يُحال إلى القضاء. وعادة ما يكون الجناة المحالون للقضاء من عاشقي الأطفال، وتكون تسجيلات الاعتداء على الأطفال جزءاً من الدليل. وتبين الدروس المستفادة من دراسات الحالة أن إدانة المسافرين من أجل الاعتداء الجنسي على الأطفال تستغرق وقتاً طويلاً، وأن الإدانة تتوقف على التعاون الفعال وعلى الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائط الإعلام عندما تعزف السلطات عن فتح تحقيق في إحدى القضايا^(٣٥).

٥٤- وكما ذكر آنفاً، يُعتبر الإبلاغ الطوعي خطوة أولى أساسية نحو زيادة عدد المحاكمات. وفي سويسرا، مثلاً، أطلقت الشرطة الاتحادية، بالتعاون مع الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، حملة وموقعاً شبيكياً يتضمن نماذج للإبلاغ الإلكتروني متاحة بلغات مختلفة. ومنذ

(٣٥) ECPAT Netherlands, *Offenders Beware!*, p. 3.

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدم ٢٦ بلاغاً شملت حالات لسياحة الجنس مع الأطفال. وُفُذت أعمال مماثلة في ألمانيا والنمسا، كما وفر الاتحاد الأوروبي التمويل اللازم لتنفيذ الأعمال نفسها في بلدان أخرى^(٣٦). وأطلقت الشبكة الدولية، فرع هولندا، حملة أخرى في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ووُزعت أول نشرة في مكتب مراقبة الجوازات في المطارات الهولندية لتشجيع المسافرين على الإبلاغ. ووُضعت ملصقات في المطار، كما تلقى المتعاونون مع شركات السياحة مبادئ توجيهية بشأن كيفية المتابعة عندما يقدم لهم السائحون معلومات^(٣٧).

٥٥ - ويتمثل أحد التدابير التشريعية لتشجيع الإبلاغ الطوعي في المحافظة على سرية هوية الأشخاص المبلغين عن العنف^(٣٨). ومع ذلك، لا يزال ثمة تحد آخر هو أن القانون لا يحمي بالضرورة الأشخاص المبلغين (A/HRC/16/56، الفقرة ٦٢).

٥٦ - وبالإضافة إلى الإبلاغ من جانب الأفراد، يمكن لوكالات إنفاذ القانون القيام بتدخلات محددة الهدف. وقد أُطلق مثلاً، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، مشروع مكتب الشرطة الأوروبي (وقف اعتداء الأوروبيين على الضحايا في كل البلدان)، بهدف اكتشاف السياح القادمين من الاتحاد الأوروبي من أجل الاعتداء الجنسي على الأطفال ومنعهم من ذلك، وكذلك إنشاء نظام دائم واستباقي، في نهاية الأمر، للإبلاغ عن مرتكبي جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال من الأوروبيين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عُقد يوم العمل المشترك الثاني لمشروع وقف اعتداء الأوروبيين على الضحايا في كل البلدان، وذلك بالتعاون مع الشرطة الوطنية وسلطات الجمارك والحدود في المطارات الرئيسية لجميع بلدان أوروبا. واستهدفت السلطات الأشخاص القادمين أساساً من أماكن معروفة بسياحة الجنس مع الأطفال، مع فحص المسافرين العائدين وتصنيفهم وإجراء مقابلات معهم^(٣٩).

٥٧ - ولا ينبغي التقليل من أهمية جمع الأدلة المناسبة. فينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار الصور وتسجيلات الفيديو، وشهادات الضحايا والشهود، وقطع الملابس، والفحوص الطبية، والمراسلات أو التسجيلات الخطية والإلكترونية. غير أنه، في معظم الحالات، يستلزم جمع هذا النوع من الأدلة خبرة خاصة، لا سيما إذا كان لا بد من استيفائه للمعايير التي تشترطها البلدان الأصلية. ومع ذلك، يُلاحظ أن العديد من البلدان لديها بالفعل في سفاراتها أجهزة لإنفاذ القانون يمكنها القيام بدور حاسم في هذه العملية.

(٣٦) معلومات متاحة من الموقع www.stopchildsextourism.ch ومن الشرطة الاتحادية السويسرية.

(٣٧) لمزيد من المعلومات، انظر ECPAT Netherlands (www.ecpat.nl/p/59/2524/mo45-mc52/campagne-gegen-kindsextourisme).

(٣٨) انظر اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

(٣٩) انظر "Europol, 'Child Sexual Exploitation Fact sheet 2012', p. 11.

٥٨- بالإضافة إلى ذلك، فيما أن احتمال الافتقار إلى الإرادة السياسية، بل وتفشي الفساد أحياناً، شأنه في ذلك شأن الافتقار إلى الموارد البشرية والخبرة التقنية في العديد من بلدان المقصد يقوّض عمليات مقاضاة مرتكبي جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال من المسافرين، تكون للمنظمات غير الحكومية عادة أهمية حاسمة كشريك مسؤولي إنفاذ القانون. وتواصل منظمات غير حكومية، مثل منظمة العمل من أجل الأطفال في كمبوديا، أو بعثة العدالة الدولية في عدة بلدان^(٤٠)، مثلاً، دعم عملية الإبلاغ وإجراءات التحقيق والمقاضاة في الحالات التي لا تتوفر فيها لسلطات الأمن القدرة المطلوبة.

٥٩- وتُعتبر الرشوة والإفراج بكفالة عاملين من عوامل الخطر الرئيسية التي قد تؤدي إلى هروب الجناة من أي شكل من أشكال المقاضاة، مما يعرض المزيد من الأطفال للخطر. وقد تُدفع الرشوة في كل خطوة وعلى كل مستوى لهما صلة بالتحقيق مع الجناة ومقاضاتهم.

٦٠- ويعكس التفاوت الكبير في الأحكام المختلفة، الصادرة بشأن جرائم سياحة الجنس مع الأطفال، اختلاف النهج التي تتخذها الدول في التعامل مع الجناة، إذ تتفاوت هذه الأحكام من السجن لفترة طويلة إلى إدارة المخاطر في المجتمع في شكل تقديم العلاج والمراقبة والإشراف. ورغم الاحتجاج بأن أحكام السجن لفترات طويلة لا تكفي لردع الجناة، يُلاحظ أن عدداً كبيراً من الجناة الذين قضوا أحكاماً قصيرة المدة عاودوا هم أيضاً الإجرام، وكثيراً ما فعلوا ذلك في بلدان مجاورة.

٣- حماية ودعم الأطفال الضحايا

٦١- يعاني جميع الأطفال ضحايا سياحة الجنس من عواقب عاطفية ونفسية وبدنية جسيمة، منها الإصابة البدنية، والألم والخوف، والكرب النفسي الناجم عن الشعور بالذنب، وتدني احترام الذات، والاكتئاب، وأحياناً الانتحار والتعرض للعدوى المنقولة جنسياً مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

٦٢- ولا غنى عن وضع آلية للشكوى والإبلاغ وتقديم المشورة، ملائمة للأطفال، من أجل الاكتشاف الفوري للأطفال الضحايا. وأنشئت في بلدان عديدة خطوط هاتفية مباشرة لتيسير الإبلاغ عن الاستغلال الجنسي للأطفال أو الاعتداء عليهم أو الاتجار بهم. ويتيح بعض البلدان حيزاً محدداً لمكافحة سياحة الجنس. وقد خصصت الصفحة الشبكية للشرطة الدانمركية (www.politi.dk) قسمًا لمكافحة سياحة الجنس يتضمن معلومات تتعلق بسياحة الجنس ونموذجاً إلكترونياً للإبلاغ عن سياحة الجنس المحتملة، ورابطاً بالخط الهاتفي المباشر للشرطة الوطنية الدانمركية المعنية بسياحة الجنس، وهو خط يعمل على مدار الساعة

(٤٠) إكوادور، أوغندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، رواندا، زامبيا، غواتيمالا، الفلبين، كمبوديا، كينيا، الهند.

والأسبوع. كما أطلقت الشرطة حملة "أوقفوا سياحة الجنس" في عام ٢٠٠٨ من أجل التوعية بسياحة الجنس مع الأطفال وتشجيع عامة الناس على إبلاغ الشرطة عن هذه الحالات.

٦٣- والحصول على السلامة والدعم الطبي والنفسي أمر بالغ الأهمية. فالأطفال يحتاجون إلى دعم فردي يراعي ظروفهم الخاصة. ومن المعروف أن الأطفال يهربون من دور الإيواء إلى بيوت الدعارة، لعدم اقتناعهم بأن "بعثة الإنقاذ" ستقذهم، ولخوفهم من الشهادة ضد الجناة. وقد لاحظت المقررة الخاصة، في مختلف بعثاتها القطرية، أن المنظمات غير الحكومية تقدم حالياً معظم خدمات دعم الضحايا، وأن الحكومات لا تدير إلا عدداً لا يكاد يُذكر من مراكز الرعاية وإعادة التأهيل.

٦٤- وفي بعض البلدان التي لا تزال ترى أن الاحتجاز وسيلة مناسبة لحماية الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي، يُعد الأطفال الأقل من عمر ١٨ سنة المنخرطين في البغاء أو في إنتاج المواد الإباحية جانحين، ويودعون مراكز الاحتجاز. وفي بعض البلدان التي تعتبر فيها المثلية الجنسية جريمة، يُعاقب أيضاً الصبي الأقل من عمر ١٨ سنة في حال وقوعه ضحية للاستغلال الجنسي، بموجب القانون، بتهمة ممارسة علاقات جنسية مثلية (A/65/221، الفقرة ٥٧). ولذلك من المهم جداً تزويد الأطفال ضحايا سياحة الجنس بالدعم القانوني.

٦٥- ومع ذلك، يوجد العديد من التحديات في الحصول على شهادة الطفل الضحية وشهادة الشهود، وهي تحديات لا تقتصر على الخوف وخطر الهروب وإنما تشمل أيضاً رشوة الطفل أو أسرته من جانب الجاني، والصدمة العاطفية، والاعتلال النفسي أو غيره، بل وصعوبة تحديد الضحايا بسبب عدم وجود شهادات ميلاد أو عدم دقتها. ومن شأن الشهادة المسجلة بالفيديو أن تتغلب على بعض هذه التحديات، كما يُعد التحقيق الفوري في القضية بمهارة وكفاءة ودعم الضحية/الشاهد من الأمور الرئيسية. ولتحقيق هذا الغرض، تعكف الشرطة الاتحادية الأسترالية على وضع برنامج لدعم الأطفال الشهود، وسوف يتضمن البرنامج مسؤول اتصال معنياً بسلامة الشهود. ومن شأن هذه العملية أن تكفل تقديم الدعم المناسب للأطفال الشهود، ووجود درجة من الانفصال بين عملية التحقيق وعملية المقاضاة^(٤١).

٦٦- ولا تنحصر العقاقب التي تلحق بالأطفال من جراء سياحة الجنس معهم في الإضرار بصحتهم وسلامتهم فحسب، وإنما أيضاً الإضرار بآفاق مستقبلهم. فعادة ما تلصق بهم مجتمعاتهم وصمة عار، ولا يحصلون على ما يحتاجونه من دعم، ويكافحون من أجل الحصول على التعليم وفرص العمل. ولذلك تُعتبر وساطة الأسرة والمجتمع عنصراً مهماً لإعادة إدماج

(٤١) إسهام مقدم من أستراليا.

الأطفال ضحايا سياحة الجنس في المجتمع. كما أن متابعة الأطفال لحين تعافيهم الكامل وتعويضهم المناسب لا تزال تتسم بالضعف الشديد بشكل عام في جميع البلدان.

٤- الوقاية والتوعية والتدريب

٦٧- اتخذت إجراءات وقائية في جميع أنحاء العالم على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ومن أمثلة ذلك مشروع منظمة الرؤية العالمية لمنع سياحة الجنس مع الأطفال، ومشروع التحذير من المجرمين الذي ترعاه الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية.

٦٨- وقد تضمن مشروع حماية الأطفال من سياحة الجنس مع الأطفال، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٤، تنظيم حملة توعية في الولايات المتحدة وفي بعض أهم البلدان التي يقصدها مواطنو الولايات المتحدة (كمبوديا وتايلند وكوستاريكا والمكسيك والبرازيل). ووُضعت مواد دعائية بارزة في أماكن استراتيجية. وأذاعت محطة CNN رسائل لمكافحة الجنس مع الأطفال في ٣٩ مطاراً من المطارات الأكثر حركة في الولايات المتحدة، كما عرضت تسجيلات فيديو بشأن هذا الموضوع على مدى أكثر من ٢٠ شهراً في رحلات طائرات شركة United Airlines المتجهة إلى آسيا وأمريكا اللاتينية. كما نظمت منظمة الرؤية العالمية عدداً من حلقات العمل من أجل مكافحة سياحة الجنس مع الأطفال، في كمبوديا وتايلند وكوستاريكا. وبُذلت جهود أخرى، منها التعاون مع شركتي Yahoo وMSN لوضع لافتات وإعلانات منبثقة على الإنترنت، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى المواقع المصممة للترويج لاستغلال الأطفال في الجنس.

٦٩- وفي إطار مشروع التحذير من المجرمين لعام ٢٠١١، تعاونت خمس مجموعات أوروبية تابعة للشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، مع ستة شركاء من الجنوب لتنفيذ مشروع ثلاثي السنوات يهدف إلى زيادة الوعي والمعارف بالاستغلال الجنسي للأطفال في السياحة، وبناء قدرات العاملين في السياحة والطلاب وقوات الأمن والسلطات الحكومية من أجل اتخاذ إجراءات وقائية. وشمل المشروع تقديم دورة دراسية إلكترونية مجانية بشأن سياحة الجنس مع الأطفال، وإصدار كُتيب شامل وتقارير عن المشاورات واجتماعات الخبراء. وأطلقت الشبكة الدولية أيضاً حملة في عام ٢٠٠٨ بعنوان "أوقفوا سياحة الجنس" بهدف التوعية بسياحة الجنس مع الأطفال وتشجيع الجمهور على إبلاغ الشرطة عن هذه الحالات.

٧٠- ويمثل برنامج السياحة المراعية للطفل، الذي أطلقتته شبكة مراعاة الطفل (Child Wise) أطول برنامج يُنفذ في الخارج في منطقة جنوب شرق آسيا. ويهدف البرنامج إلى دعم حكومات الإقليم والسلطات السياحية والشرطة من أجل المبادرة إلى وضع سياسات وممارسات لمنع سياحة الجنس مع الأطفال وغيرها من أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال.

ويهدف المشروع أيضاً إلى ضمان تهيئة بيئة تحمي الأطفال في الوجهات السياحية، مما يساعد على مكافحة سياحة الجنس مع الأطفال. وقد نفذت شبكة مراعاة الطفل البرنامج، على مدى الإثنتي عشرة سنة الأخيرة، في تايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وفييت نام، وميانمار، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وبروني دار السلام، وإندونيسيا. ودعمت الشبكة الإجراءات من خلال نهج قطري ينطلق من أهداف إقليمية موحدة تتيح المقارنة والتعاون والتآزر على الصعيد الإقليمي. وقد التقت الجهات المعنية في إطار حملات التثقيف الإقليمية، والمنتديات، والاجتماعات، وأنشطة المتابعة، من أجل العمل على ضمان استدامة برامج مكافحة سياحة الجنس مع الأطفال في الإقليم^(٤٢). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أطلق كل من الشبكة الدولية، فرع هولندا، ومنظمة Plan Nederland، ومجموعة وكالات السفر TUI Netherlands، والجمعية الهولندية لوكلاء السفر وشركات تنظيم الرحلات (ANVR)، وشركة Fly Brazil، ووكالات السفر Travel Counsellors، وشركة Plan Brazil، ومنظمة RESPOSTA، ومنظمة الطفولة العالمية في البرازيل، مشروعاً مدته ثلاث سنوات يقدم التدريب المهني للفتيات، ويحفز قطاع السياحة، ويذكر السلطات الهولندية والبرازيلية بواجبها، ويقدم التوعية للمسافرين، ويوفر التدريب للعاملين في مجال السفر. وشرع المكتب الدولي لحقوق الطفل، بالتعاون مع منظمة Fundación Paniomor، وبدعم من منظمة الرؤية العالمية في كندا، في تنفيذ مشروع جديد في كوستاريكا يهدف إلى تعزيز التعاون بشأن هذه الأنواع من الجرائم المرتكبة ضد الأطفال ومقاضاة الجناة. كما سيركز المشروع على العمل مباشرة مع الأطفال والأسر والمجتمعات في المناطق الأشد تضرراً في كوستاريكا، وذلك بتوفير المعلومات والأدوات وإنشاء شبكة دعم لضحايا هذا الاستغلال. وسيتلقى المراهقون معلومات عن آليات الحماية الذاتية ووسائل إدراج الدخل البديلة للاستغلال الجنسي التجاري^(٤٣).

٧١- واعترافاً بأنه يجب أن تكون مشاركة الأطفال جزءاً لا يتجزأ من أية استراتيجية وقائية، قامت حركة التضامن الدولي الذاتي، وهي منظمة في الجمهورية الدومينيكية تابعة للشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، بتنسيق سلسلة من أنشطة تعبئة الشباب وتوعيته في مدينة بويرتو بلاتا من أجل الدعوة لمشاركة الأطفال في شبكة الشباب المعنية بمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري

(٤٢) معلومات متاحة في الموقع: www.childwise.net/International-Programs/the-child-wise-tourism-program.html

(٤٣) مشروع المكتب الدولي لحقوق الطفل بشأن التوعية بسياحة الجنس مع الأطفال في كندا ومكافحتها بإشراك القطاع الخاص الكندي المعني بالسفر والسياحة وعامة الناس في كندا، ٢٠٠٩-٢٠١٢.

للأطفال. وشملت هذه الأنشطة عقد حلقة عمل بشأن رسومات وملصقات الشوارع، والتعبئة المباشرة، وعقد لقاء بلدي تولت شبكة الشباب تنسيقه وإدارته^(٤٤).

٧٢- وإدراكاً لدور المجتمعات المحلية في منع ومكافحة سياحة الجنس مع الأطفال، أطلقت الشبكة الدولية، فرع الفلبين، مبادرة مجتمعية لمكافحة سياحة الجنس مع الأطفال في جزيرة بوروكاي، وهي مبادرة تستند إلى استراتيجية شاملة لمكافحة سياحة الجنس مع الأطفال شملت ما يلي: العمل على منع الإنكار، واتخاذ إجراءات وقائية وتنفيذ تدخلات مبكرة، وبناء قدرات الجهات المعنية، وإضفاء الطابع المحلي على البرامج لضمان استدامة المشروع. وقامت الشبكة الدولية، فرع البرازيل، في مسعى لمنع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال أثناء كرنفال عام ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، بإطلاق حملة بعنوان "الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ليس رقصة سامبا"، بمشاركة محطة حافلات ريو دي جانيرو التي كان من المتوقع أن يصل إليها ١٢ ٠٠٠ سائح. ووُضع شعار الحملة على مناديل رأس وملصقات ولافتات ومراوح ورقية لتشجيع الجمهور على الإبلاغ عن أي اشتباه بالاتصال برقم ١٠٠ أو الاتصال بوحدة حماية الأطفال المحلية. وعلى هامش هذه الحملة عقدت الشبكة الدولية، فرع البرازيل، دورة تدريبية مدتها يومان قبل الكرنفال^(٤٥).

٧٣- وأطلق مركز حماية الأطفال من الاستغلال وإساءة المعاملة على شبكة الإنترنت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مبادرة جديدة استهدفت منع مرتكبي الاعتداء الجنسي على الأطفال من إيدائهم بالخارج تحت ستار توظيفهم. وأنشئت الشهادة الدولية لحماية الأطفال كرد فعل على أن التدريس والعمل في وظائف تنطوي على اتصال بالأطفال يمثلان نسبة تتراوح بين ٧ و ١٩ في المائة من القضايا المرفوعة على مرتكبي جرائم الاعتداء الجنسي البريطانيين على الأطفال بالخارج خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١. وتمثل هذه الشهادة نوعاً من المراقبة التي تفرضها الشرطة على المواطنين البريطانيين المسافرين إلى الخارج والعاملين بالخارج، وهي تتيح للمدارس والمنظمات الأخرى المتعاملة مباشرة مع الأطفال بالخارج الوصول إلى سجل الإدانة الجنائية للمواطنين البريطانيين ولمن أقاموا في المملكة المتحدة لأية فترة زمنية^(٤٦).

٧٤- وفيما يتعلق بالتوعية، أعدت شركات لتنظيم الرحلات السياحية، ووكالات سفر، وشركات طيران، وشركات أخرى معنية بالسفر والسياحة، مواد إعلامية تفيد عملاءها بأن سياحة الجنس مع الأطفال لا تمثل فحسب مشكلة في وجهات سياحية متعددة وإنما هي أيضاً

(٤٤) إسهام من الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية.

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) "CEOP, "CEOP launch a new way".

غير قانونية ولها عواقب وخيمة على الأطفال. وتشمل المواد الإعلامية كتيبات سياحية، وأغلفة التذاكر، وبطاقات الحقائق، ولقطات فيديو، وإعلانات في دوائر الخدمة العامة. وإدراكاً لأهمية وجود موارد بشرية لديها الوعي والمهارات اللازمة لتنفيذ مبادرات الوقاية والحماية، أعدت أيضاً شركات السفر والسياحة وأجهزة إنفاذ القانون برامج تدريبية محددة بشأن سياحة الجنس مع الأطفال.

٧٥- ورغم كل ما أُتخذ من إجراءات إيجابية مباشرة، لم تُطرح بعد أية مبادرة شاملة متعددة الأبعاد على النحو المناسب تراعي جميع جوانب الخطر وتُنفذ على الصعيدين الوطني وعبر الوطني، والأهم من ذلك، تتوخى الاستدامة.

٥- المسؤولية الاجتماعية للشركات

٧٦- بالإضافة إلى المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومات، يتحمل القطاع الخاص أيضاً مسؤوليات قانونية وأخلاقية لضمان إدماج مسألة حماية الأطفال إدماجاً كاملاً في جدول أعمال تنمية السياحة. ورغم أن المدونة العالمية لآداب السياحة، التي وضعتها منظمة السياحة العالمية، غير ملزمة قانوناً، فإنها تتضمن مجموعة شاملة من المبادئ التي تحقق سياحة أخلاقية ومستدامة ومسؤولة تشمل تحديداً مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في السياحة، لكي تدجها الحكومات في إطار تنظيمي وطني لصناعة السياحة^(٤٧). ووضعت بلغاريا، مثلاً، مدونة آداب لمنع الاتجار بالأطفال واستغلالهم الجنسي في السياحة^(٤٨).

٧٧- وبتعميم كل من السياحة المسؤولة والمستدامة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، أدركت الشركات أهمية دورها في حماية الأطفال من سياحة الجنس^(٤٩). وقد أصدرت منظمات مثل الرابطة الدولية للفنادق والمطاعم، والرابطة الدولية للعاملين في السفر والسياحة، إعلانات عامة تدين الاستغلال الجنسي للأطفال في السياحة وتعزز الإجراءات المتخذة من جانب المنظمات غير الحكومية وشركات السفر لضمان عدم ضلوع السياح في هذا الاستغلال. وصدرت إعلانات عامة إضافية عن اتحاد النقل الجوي الدولي، واتحاد المنظمات الدولية لرحلات الشباب، ومجموعة الاتحادات الوطنية لمنظمي الرحلات السياحية في الاتحاد الأوروبي^(٥٠).

٧٨- ومع ذلك، تُعد مدونة قواعد السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة من أهم ما صدر في مجال سياحة الجنس مع الأطفال، وهي مبادرة ذات

(٤٧) متاحة في الموقع <http://ethics.unwto.org/en/content/full-text-global-code-ethics-tourism>.

(٤٨) إسهام من بلغاريا.

(٤٩) إسهام من منظمة The Code.

(٥٠) Protection Project, *International Child Sex Tourism*.

توجه سياحي شارك فيها العديد من الجهات المعنية، وتهدف إلى تعزيز حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة. ويمكن لجميع أعضاء صناعة السياحة الانضمام إلى المدونة والالتزام بتنفيذ ستة معايير عملية، هي: وضع سياسة أخلاقية في مواجهة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال؛ وتدريب الموظفين في بلد المصدر ووجهات السفر؛ وإدخال شروط في العقود المبرمة مع الموردين تنص على رفض الاستغلال الجنسي للأطفال؛ وتقديم معلومات للمسافرين من خلال مواد التوعية (الكتالوجات والكتيبات والأفلام التي تُعرض أثناء الطيران، وإيصالات التذاكر، والصفحات الرئيسية للمواقع الشبكية، وما إلى ذلك)؛ وتقديم معلومات إلى "الأشخاص الرئيسيين" المحليين في الوجهات السياحية؛ وتقديم تقرير سنوي. ويتسم التنفيذ بالمرونة، ويعتمد على السمات العامة لكل شركة، ونطاق عملياتها، ونوعها، والتشريع الوطني المطبق.

٧٩- وأصبحت مدونة قواعد السلوك الأداة الرئيسية التي تستخدمها الشركات لإدماج برامج حماية الأطفال في السياحة المسؤولة/مسؤولية الشركات. وانضم إلى هذه المدونة حتى الآن أكثر من ١٠٠٠ شركة من أكثر من ٤٢ بلداً في العالم. وتكمن قوة المدونة في أنها تهدف إلى توطيد مسألة حماية الأطفال لدى الشركات الأعضاء، مما يدعم حماية الأطفال.

٨٠- وأدت المنظمات غير الحكومية دوراً بالغ الأهمية في تنفيذ المدونة، وذلك بتقديم التدريب والخبرة. ففي فرنسا، مثلاً، نفذت الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية حملات بالشراكة مع مهنيين من قطاع السياحة، مثل شركة الخطوط الجوية الفرنسية Air France، والكتيبات الإرشادية Petit Futé، والشركة السياحية Club Méditerranée، والاتحاد الفرنسي للتقنيين والعلميين العاملين في السياحة، والنقابة الوطنية لوكالات السفر، ومجموعة فنادق Accor (A/HRC/19/63/Add.2، الفقرة ٩٧). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، اتفقت مجموعة فنادق Accor والشرطة والشبكة الدولية، فرع فرنسا، على النظر في حالات سياحة الجنس مع الأطفال على نحو أسرع. وينص الاتفاق على تعريف المهنيين العاملين لدى مجموعة Accor بالبلدان التي تمثل وجهات لسياحة الجنس لتمكينهم من حماية الأطفال من الاعتداء من جانب السياح وتحسين التعاون مع السلطات من أجل الإبلاغ عن حالات الاعتداء^(٥١).

٨١- ومن المهم الإشارة إلى أن المدونة خضعت للاستعراض والتقييم الدوريين طوال فترة المبادرة لضمان التأثير الناجم عنها وتعزيزه. وأجرت اليونيسيف في عام ٢٠١١ تقييماً مستقلاً حددت فيه أوجه القوة وأوجه الضعف والفجوات في المدونة والدروس المستفادة منها. ويتمثل أحد أوجه القوة الرئيسية التي حددها التقرير في التأثير الإيجابي للتدريب المقدم بشأن المدونة على العاملين. ومن ناحية أخرى، تمثلت التحديات في التقدم المحدود الذي

(٥١) إسهام من مؤسسة القمة العالمية للمرأة.

أحرزته الشركات الأعضاء في تنفيذ أحد الشروط مع الموردين، وتقديم معلومات إلى الأشخاص الرئيسيين المحليين في الجهات، وإيلاء أولوية للإبلاغ عن أنشطتهم^(٥٢).

٦- تنسيق التعاون عبر الوطني

٨٢- أبرمت بلدان مختلفة مذكرات تفاهم واتفاقات ثنائية بهدف تبادل المعلومات وتقديم الدعم القانوني. ففي تموز/يوليه ٢٠١٢، مثلاً، أبرم وزير الداخلية للاتحاد النمساوي اتفاقاً للتعاون بين الشرطة وتاييلاند من أجل تيسير التعاون بين البلدين في عدة مجالات، منها الاتجار بالبشر وبغاء الأطفال وسياحة الجنس. ويقدم الملحق الأمني لسفارة النمسا في بانكوك، منذ عام ٢٠١١، المساعدة في إجراءات التحقيق مع المتهمين ومقاضاتهم^(٥٣).

٨٣- وأنشئ أيضاً نظام دولي للإنذار بهدف إبلاغ المعلومات المتعلقة بمخالفات القانون الذين يمكنهم معاودة الإحرام في بلدان أخرى. ويستخدم الإنتربول أداة رئيسية في التعامل مع مرتكبي الاعتداء الجنسي من المسافرين، هي المذكرة الخضراء التي تصدر بهدف تقديم تحذيرات ومعلومات استخباراتية جنائية. وتمثل هذه المذكرة وسيلة فعالة لتبادل المعلومات الاستخباراتية الرئيسية للشرطة على نطاق عالمي ومنع الجناة من عبور الحدود. وبالإضافة إلى سعي الإنتربول إلى منع ارتكاب هذه الجرائم، في المقام الأول، فإنه ينسق أيضاً العمليات المشتركة بين بلدان متعددة من أجل تتبع الجناة. ويقدم الدعم لهذه العمليات في شكل تدريب، وجلسات إحاطة، وتبادل للبيانات، وتحليل للمعلومات الاستخباراتية، وتقديم للمشورة التقنية^(٥٤). وفي إطار السعي إلى تحسين التعاون الدولي، قدم كل من السلطات الأمريكية المعنية بإنفاذ قوانين الهجرة والجمارك، ومكتب التحقيقات الاتحادي، ومركز حماية الأطفال من الاستغلال وإساءة المعاملة على شبكة الإنترنت، ومكتب الشرطة الأوروبي، التدريب لوحدة إنفاذ القانون في أماكن مختلفة من العالم. غير أن هذا التدريب ليس مستداماً ولم يُدرج على نحو كامل في أكاديميات تدريب الشرطة.

٨٤- وبالإضافة إلى ذلك، يساعد الإنتربول في تحديد الضحايا، ولا سيما باستخدام قاعدة بيانات الصور الدولية المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال. ولدى فريق أخصائي الإنتربول المعني بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال فريق فرعي كامل معني بتحديد الضحايا. ويضم هذا الفريق الفرعي خبراء من جميع أنحاء العالم من أجل تبادل أفضل الممارسات والمعلومات المتعلقة بالأوجه العديدة للمشكلة، مثل إلقاء القبض على مرتكبي الاعتداء الجنسي ومعاملتهم وإدارتهم في المجتمع.

(٥٢) إسهام من منظمة The Code.

(٥٣) إسهام من النمسا.

(٥٤) انظر www.interpol.int/Crime-areas/Crimes-against-children/Sex-offenders

٨٥- ولدى العديد من البلدان، مثل فرنسا وسويسرا وأستراليا، ملحقون أمنيون في سفاراتها يمكنهم القيام بدور رئيسي لا في جمع المعلومات فحسب وإنما أيضاً في بناء قدرات موظفي إنفاذ القانون المحليين. ولدى سويسرا، مثلاً، ملحقون تابعون للشرطة الاتحادية في كل من تايلند والبرازيل وإيطاليا وكوسوفو وصربيا والجمهورية التشيكية والولايات المتحدة، يساعدون في التحقيقات وفي جمع المعلومات. ويؤدي نشر ضباط من الشرطة الاتحادية الأسترالية في إطار شبكة الاتصال الدولية إلى تحسين عملية جمع المعلومات الاستخباراتية عن المنهجيّات التي يستخدمها الأجانب الذين يرتكبون الاعتداء الجنسي على الأطفال، وإلى المساعدة على استكشاف الطرق الفعّالة للتحقيق في جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال المرتكبة في الخارج. ولا يتمتع الضباط بسلطات الشرطة في البلدان الأجنبية، وإنما يساعدون في توجيه التحقيقات التي تجريها الشرطة الأجنبية، بما في ذلك إجراءات أخذ أقوال الضحايا، وفحص مسرح الجريمة، وأخذ شهادات الشهود^(٥٥).

٨٦- وتغيّر سبل الحصول على المعلومات، ازدادت أهمية تبادل المعلومات التي تُجمع من خلال الرصد على شبكة الإنترنت. وتمثّل فرقة العمل العالمية الافتراضية تحالفاً دولياً لوكالات إنفاذ القانون المعنية وللشركاء في الصناعة الذين يعملون على جعل الإنترنت مكاناً أكثر أمناً، وعلى تحديد الأطفال المعرضين للخطر ومعرفة أماكنهم ومساعدتهم، وعلى محاسبة الجناة على النحو المناسب^(٥٦). وتمثّل مبادرة مكتب التحقيقات الاتحادي المعنونة "صور بريئة" مثلاً آخر لفرقة عمل دولية تتألف من محققين من أنحاء مختلفة من العالم معنيين بالاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت، وهي تضم في عضويتها أكثر من ١٠٠ موظف من ٤٤ بلداً مختلفاً. وبالإضافة إلى دورات تدريب الأعضاء، تعقد المبادرة أيضاً اجتماعات سنوية لتنسيق الحالات من أجل تبادل أفضل الممارسات وتنسيق التحقيقات عبر الوطنية بين الأعضاء.

٨٧- ونظراً إلى التعقّد الشديد لجرائم سياحة الجنس مع الأطفال، يعمل الإنترنت على كسب مع وكالات أخرى ومع منظمات غير حكومية في هذا المجال. ويلتقي في إطار مشروع الطفولة، مثلاً، الإنترنت ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الرؤية العالمية من أجل تناول ومكافحة مسألة الاستغلال الجنسي والاتجار في منطقة ميكونغ الكبرى. ويتخذ المشروع نهجاً مزدوجاً لمحاربة مصادر استغلال الأطفال في قطاعي السفر والسياحة، ويهدف إلى توفير الوقاية والحماية على السواء من خلال بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون، وتقديم المساعدة التقنية اللازمة لسد الفجوات وتلبية الاحتياجات فيما يتعلق

(٥٥) إسهام من أستراليا.

(٥٦) معلومات متاحة في الموقع www.virtualglobaltaskforce.com/what-we-do/.

بالتشريعات والتدريب والتعاون، بالإضافة إلى تقديم التوعية، وتعزيز البدائل السياحية التي لا تنطوي على استغلال الأطفال، ودعم الضحايا^(٥٧).

٨٨- وأولى مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، عناية كبرى لمشكلة سياحة الجنس مع الأطفال، ولا سيما في طبعة تقرير الاتجار بالأشخاص الصادرة في عام ٢٠٠٦. وتبين الإشارات إلى بلدان المصدر والمقصد، الواردة في التقرير، أن المكتب يجري تقييماً لجهود الحكومات الأجنبية في مكافحة سياحة الجنس مع الأطفال في إطار آلية الإبلاغ التي يستخدمها المكتب، وهو بذلك يوجه رسالة قوية إلى البلدان بشأن هذه المسألة. كما يعمل المكتب على مكافحة مشكلة سياحة الجنس مع الأطفال عن طريق مبادراته المقدمة للمنح.

٨٩- ورغم إجراءات التعاون المتعددة هذه، لا تزال ثمة تحديات عديدة في مجال الاتصال وتقدم المساعدة بشأن المقاضاة في حالات سياحة الجنس مع الأطفال، وذلك بسبب الاختلافات في التشريعات والإجراءات وأساليب العمل، وأحياناً عدم الاستعداد لتبادل المعلومات وتقديم الدعم القانوني.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٩٠- رغم الجهود الكثيرة التي بُذلت على الصعيدين العالمي والوطني من أجل وضع معايير وسياسات وقوانين لمنع ومكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة، لا تزال هناك تحديات تُعزى إلى ما يلي: قلة البيانات المتاحة؛ والثغرات القانونية الموجودة في العديد من البلدان وأوجه التفاوت القانوني بين البلدان؛ وعدم كفاية التوعية والتدريب؛ وضعف آلية الشكوى المراعية للأطفال وخدمات الرعاية والحماية، وهو ما يُعزى جزئياً إلى شح الموارد وقلة الموظفين المدربين على النحو الواجب؛ وضعف مراعاة مدخلات الأطفال ومشاركتهم؛ وعدم كفاية التعاون عبر الوطني الذي ييسر تبادل المعلومات والخبرة التقنية؛ وقلة مقاضاة الجناة والافتقار إلى الولاية القضائية خارج الإقليم؛ وعدم تعاون بعض مشغلي الأعمال التجارية.

(٥٧) انظر www.interpol.int/Crime-areas/Crimes-against-children/Sex-offenders، والإسهام المقدم من منظمة الرؤية العالمية.

باء- التوصيات

- ٩١- لضمان حماية فعّالة لجميع الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة، توصي المقررة الخاصة بالإجراءات التالية.
- ٩٢- ينبغي للدول أن تبدي التزاماً سياسياً قوياً بمنع ومكافحة سياحة الجنس مع الأطفال، مع مراعاة عدم إضرار هذه السياسات بصناعة السياحة، وضمان وفاء هذه البلدان بالتزاماتها القانونية.
- ٩٣- وينبغي لجميع الدول أن تصدّق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وأن تنفذ بفعالية التشريعات المحلية الرامية إلى حماية الأطفال من سياحة الجنس والاستغلال الجنسي التجاري.
- ٩٤- ينبغي إنشاء أطر قانونية شاملة أو تعزيز الأطر القائمة من أجل التصدي لجميع أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال، بما في ذلك في السفر والسياحة، على أن تشمل هذه الأطر الوقاية وتوفير الحماية للضحايا ومقاضاة الجناة:
- (أ) يجب مواءمة التشريعات المحلية بما يتفق والصكوك التي صدّقت عليها الدولة، ومن ثم الالتزام بالمعايير القانونية الدولية. وفي إطار هذه العملية، ينبغي وضع إطار تشريعي موحد تعتمد عليه جميع البلدان ويتضمّن تعاريف موحّدة (عمر الطفل، والجرائم، وضمان المصلحة الفضلى للطفل)؛
- (ب) يجب أن تحظر القوانين التي تُطبّق خارج الإقليم جميع أشكال سياحة الجنس مع الأطفال، وأن تنفّذ هذه القوانين بعقوبات تعكس الطابع البشع للجريمة؛
- (ج) ينبغي أن تتضمّن التشريعات إلغاء التجريم المزدوج، والنص على تسمية واضحة للجرائم المحددة، وحماية الأطفال حتى بلوغهم ١٨ سنة من العمر؛
- (د) ينبغي إنشاء آليات فعّالة لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب.
- ٩٥- وينبغي تشجيع وزارات السياحة أو الإدارات الحكومية ذات الصلة المكلفة بتنمية السياحة، ورابطات السياحة الوطنية، على إيلاء الأولوية لمبادرات حماية الأطفال وتنفيذها، على النحو التالي:
- (أ) اعتماد المدونة العالمية لآداب السياحة، التي تحدّد مبادئ السياحة الأخلاقية والمستدامة والمسؤولية، وإدماج هذه المدونة في الإطار التنظيمي الوطني لصناعة السياحة بحيث تكون الحكومة مسؤولة عن منح الرخص ومراقبة صناعة السياحة (وكالات النقل، ومنظمو الرحلات السياحية، والفنادق، ودور الضيافة، والنوادي، وما إلى ذلك)؛

(ب) جعل الالتزام بمدونة قواعد السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة التزاماً قانونياً. وينبغي لجميع الشركات المعنية في قطاع السفر والسياحة أن تنضم إلى المدونة وأن تعزز جهودها من أجل تنفيذها. وينبغي لصناعة السفر والسياحة أن تؤدي دوراً رئيسياً في منع سياحة الجنس مع الأطفال والحد من الطلب عليها عن طريق إبلاغ الفئات المستهدفة وتوعيتها، وحماية الأطفال في الوجهات السياحية، وإبلاغ السلطات المختصة؛

(ج) تقديم حوافز لشركات السياحة لكي تولي أولوية فعلية لحماية الأطفال وتتخذ إجراءات واضحة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال؛

(د) ضمان المراقبة المنتظمة للمرافق السياحية من جانب سلطات إنفاذ القانون.

٩٦- وينبغي إنشاء نظام موحد ومركزي لجمع المعلومات يمكنه تصنيف البيانات (بحسب نوع الجنس والعمر)، وإجراء بحوث بشأن حدوث سياحة الجنس مع الأطفال، وسلوك الجناة، وفعالية كل من العقوبات وإدارة المخاطر، بهدف تيسير وضع برامج والقيام بتدخلات يرتفع اعتمادها على الأدلة.

٩٧- وينبغي ضمان توفير الخدمات المراعية للأطفال وتنظيمها وفقاً لمعايير الجودة (تُنفذ من خلال موظفين على درجة كبيرة من المعرفة ومدربين تدريباً جيداً توفر لهم الموارد الكافية) وإتاحتها بسهولة لجميع الأطفال، وذلك بتعزيز ما يلي:

(أ) آليات الشكاوى والإبلاغ والمشورة، المراعية للأطفال؛

(ب) قضاء يراعي احتياجات الطفل ويقدم الحماية والمساعدة على نحو خاص وعاجل للأطفال الضحايا، ويحول دون تعرضهم لمزيد من المشقة والصدمات النفسية؛

(ج) تقديم الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي المناسب للأطفال؛

(د) التعويض عن الأضرار من المسؤولين قانوناً عن أي انتهاك وأضرار، مع مراعاة المسائل المتعلقة بإعادة الإدماج والمسائل النفسية الاجتماعية والبدنية التي قد يواجهها الضحايا؛

(هـ) المتابعة المنتظمة للأطفال لحين تعافيتهم الكامل.

٩٨- وينبغي اتخاذ تدابير وقائية مستدامة وفعالة:

(أ) يجب أن تكون التوعية مستمرة ومناسبة لمختلف الفئات المستهدفة: الأطفال والأسر والمجتمعات في بلدان المقصد، والمهنيون العاملون في السفر والسياحة، والمسافرون، بمن فيهم مرتكبو الاعتداء المحتملون؛

(ب) يجب أن تكون مشاركة الأطفال الرامية إلى تمكينهم من حماية أنفسهم وحماية غيرهم من الاستغلال الجنسي من جانب مرتكبي الاعتداء المسافرين جزءاً أساسياً من أية مبادرة وقائية؛

(ج) يجب إعداد المبادرات المجتمعية بما يلائم الواقع المحلي المحدد؛

(د) ينبغي مراقبة الجهات السياحية الموجودة والناشئة، مع العمل على نحو استباقي مع الشركاء من القطاع الخاص الذين يقدمون الخدمات السياحية، من أجل وضع تدابير لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال؛

(هـ) ينبغي تشجيع الإبلاغ، عن طريق توعية عامة الناس بالمسألة وتمكينهم من التصدي لها؛

(و) ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية ولعوامل الخطر التي تؤدي إلى تفاقم الظاهرة؛

(ز) يجب تكيف الاستراتيجيات الوقائية، التي تستهدف الجناة المحتملين والمسجلين، بما يلائم مختلف الأنماط السلوكية، على أن تستند هذه الاستراتيجيات إلى بحوث موثوقة. وينبغي استنساخ نموذج الشهادة الدولية لحماية الأطفال، التي أطلقها مركز حماية الأطفال من الاستغلال وإساءة المعاملة على شبكة الإنترنت، في جميع أنحاء العالم لمنع المسجلين من مرتكبي الاعتداء الجنسي على الأطفال من العمل معهم في الخارج. ٩٩- وينبغي إعداد برامج تدريبية مستدامة ومكيفة (مع مستويات التدخلات) وبرامج لتدريب المدربين من أجل تحقيق فهم مشترك للممارسات ومواءمتها:

(أ) يجب تزويد الطلاب والعاملين في صناعة السفر والسياحة بالتدريب المناسب وبأدلة منهجية؛

(ب) يجب تزويد موظفي إنفاذ القانون بالمعدات التقنية الضرورية، وأن يمتلكوا المهارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التعامل مع مرتكبي الاعتداء الجنسي على الأطفال، وجمع الأدلة، واستخدام الشهادات المسجلة بالفيديو، وما إلى ذلك؛

(ج) ينبغي تقييم جودة هذا التدريب على أساس مستمر.

١٠٠- وينبغي إقامة تعاون عبر وطني مستدام ومنسق، من خلال ما يلي:

(أ) التعاون المستدام مع الشرطة والقضاء، بما في ذلك تبادل المعلومات وإجراء التحقيقات واتخاذ إجراءات قضائية ضد من يُشتبه في ضلوعهم في أي استغلال جنسي للأطفال في بلد آخر أو من يُتهمون بذلك؛

(ب) إبلاغ المسافرين بالعقوبات القانونية المقترنة بالاستغلال الجنسي للأطفال بالخارج؛

- (ج) وضع وتبادل قواعد بيانات موثوقة وموحدة بالحالات المرتكبة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛
- (د) تعزيز وتوسيع نظام الإنذار الدولي من أجل تقديم وإبلاغ المعلومات المتعلقة بالأفراد الذين ارتكبوا جرائم جنائية ومن المرجح أن يعاودوا ارتكابها في بلدان أخرى؛
- (هـ) إنشاء نظام دولي يُحدَّث دورياً لتسجيل الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم جنسية بحق الأطفال؛
- (و) دعم المناسبات التي تشارك فيها جهات معنية متعددة، والتي تنشر الممارسات الجيدة والاستراتيجيات والإجراءات العملية لصناعة السياحة فيما يتعلق بحماية الأطفال في إطار السياحة المسؤولة؛
- (ز) تقديم الدعم التقني والمالي المستدام إلى البلدان النامية، في الوجهات السياحية الموجودة والناشئة على السواء، لضمان تحسين سبل وقاية وحماية جميع الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة.